



Matidja

The Arabic Journal of Human

مجلة متيجة للدراسات الإنسانية

المجلة العربية في العلوم الإنسانية

EISSN : 2014 - 1597

ISSN : 2602-5639

أبعاد المشروع التلقيني الفرنسي بالجزائريين تأثير الطوبونيميا وجهود ضرب الهوية "منطقا سطيف وميلة أنموذجا"

البشير بوقاعدة

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف -2-

الملخص:

يسعى الباحث على ضوء هذه الورقة البحثية، إلى كشف بصيص عن واقع المنظومة التلقينية التي تفصح عنها سجلات الحالة المدنية الجزائرية، مُركّزا اهتمامه على العينات التي نطق بها عنوان البحث، في مسعى بحثي منه لبيان مدى حضور الطوبونيميا الطبيعية أو المكانية والجغرافية والحضارية في انتاج نمط تلقيني، يعكس هوية العائلة الجزائرية وينطق بتاريخها وأصالتها وامتداد جذورها في أعماق الحضارة الانسانية.

أما من زاوية ثانية، فقد سعى لإمادة اللثام -قدر الاستطاعة- عن السياسة الفرنسية التلقينية ومخططاتها الاحتلالية، التي تصدّرت قائمتها: ضرب هوية الفرد الجزائري؛ عن طريق استبدال النمط التلقيني السائد في الجزائري بنمط تلقيني؛ تخلّله: عديد التجاوزات والتعدّي الصارخ على نسيج العلاقة المجتمعية والشخصية الوطنية الجزائرية.

وقام المرتكز البحثي الثالث على غاية الكشف عن نماذج حية وعينات ملموسة من أنماط وصنوف من الألقاب، تعكس على ضوء دلالتها ورمزيتها ونسيج تركيبها وصياغة ألفاظها، فظاعة السياسة الاحتلالية ومكر الفرنسيين: لفرنسة الجزائر، واهانة شعبيها، وإطالة مساحة عمر احتلالها وبقائها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المشروع التلقيني ، الطوبونيميا ، الهوية.

Abstract :

Through this research paper, the researcher seeks to reveal a glimpse into the reality of the surnaming system as disclosed by Algerian civil status records, focusing his attention on the samples indicated in the research title. This is part of a research endeavor to demonstrate the extent to which natural, spatial, geographical, and civilizational toponymy is present in producing a surnaming pattern that reflects the Algerian family's identity, speaks to its history and authenticity, and traces the extension of its roots deep into human civilization.

From a second angle, he aims—within the limits of possibility—to unveil the French surnaming policy and its colonial schemes, at the top of which was striking the Algerian individual's identity by replacing the prevailing surnaming pattern among Algerians with a new one riddled with numerous violations and blatant transgressions against the fabric of Algerian national societal and personal relationships.

The third research pillar focuses on uncovering living models and concrete samples of surname types and kinds that, through their connotations, symbolism, structural composition, and phrasing, reflect the brutality of the colonial policy and the cunning of the French: to Frenchify Algeria, humiliate its people, and prolong the lifespan of their occupation and presence in Algeria.

Keywords: Surnaming project, toponymy, identity.

مقدمة:

وجودها بالجزائر، وبسط كافة المعاول الكفيلة بإعانتها

على ذلك، وإسكات كافة الأصوات التي من شأنها أن تعيق

نشاطها وتنفيذ مشاريعها، شكّل ضرب الهوية الجزائرية

بين طي جهود الادارة الاستدمارية الفرنسية لتعبيد كافة

الطرق قصد حيازة مساحة زمنية جد شاسعة من عمر

غاية رئيسة، ينبغي على جنودها الفلاح في قطع كافة الروافد التي تمدّها بالحياة وتضمن سيرورة حياتها. وكان في طليعة ما راهنت عليه كقوة ضاربة لزعزعة كيائها، هو المساس بأصل الجزائري، وشجرة امتداده العرقي، ونسيج نسبه.

تأسيسا على ما سبق، فقد شدّ انتباهنا موضوع ملتقى الألقاب العائلية الجزائرية وعلاقتها بنظام الحالة المدنية في الجزائر 1870-1962، المزمع عقد بجامعة علي لونيبي بالبلدية²، لتسليط الضوء على جزئية تاريخية، نراهن من خلالها على كشف الأبعاد والغايات المعلنة والمضمرة من طرف الادارة الفرنسية لضرب هوية الفرد الجزائري، وسلخه من جسم أصله، وعرش نسبه، وفضاء كينونته، ووعاء كرامته، ومنظومة أعرافه وتقاليده، مع ابراز مدى تأثير العامل الجغرافي في نسج منظومة الألقاب العائلية الجزائرية التي حدّدتها المشاريع الفرنسية في شكل جهود "تسوية إدارية". وآثرنا في مسارنا البحثي لبناء عرش هذه الدراسة، أن نخصّ المجال الجغرافي الجزائري الذي يضم منطقتي "سطيف و ميلة" كنموذج.

ثمّ إنّ خوض غمار دراستنا هذه، لا يمكن ملامسة سقف الوضوح، إلّا إذا استندنا إلى اشكالية علمية من شأنها أن توجه مسارنا البحثي نحو غائته الرئيسة، والتي رأينا أن تتمحور حول: في ما تتجلّى طبيعة المرجعية التي احتكمت إلى سلطانها الادارة الفرنسية الاستدمارية في صياغة

منظومة تلقيبية تليي بها حاجات مشروعها الادماجي وتغدي غاياتها الاستيطانية؟ وإلى أي حدّ عكست صنوف الألقاب ثقافة الجزائري وهويته وترجمت قناعاته وامتناله لقراراتها؟ وإلى أيّ حدّ أشركت صاحب اللقب في صناعة لقبه أو اختياره وفق رغبته؟ وكيف نجحت الادارة الفرنسية في انتاج ألقاب مشينة وقبيحة واستطاعت أن تلبسها بعض العائلات الجزائرية؟ وهل كانت هذه العائلات على دراية مسبقة بطبيعة تلك الألقاب ودلالاتها المشينة أم لا؟ وهل حاولت في مساعي لرفض اللقب وتغييره أم أذعنت دون جهد مقاوماتي يذكر وتعايشت مع اللقب على الرغم من كونه جارحا أو فاحشا؟ وإلى أيّ حدّ تعكس طبيعة الألقاب المشينة التي اتخذناها كعينات في المناطق المختارة كنماذج حية لموضوع الدراسة الواقع المشين في باقي مناطق الوطن؟ وما مدى وعي الفرد الجزائري بأبعاد لقبه الدلالية وادراكه لرمزيته وارتباطه بهويته؟ وما مدى تقدّم مسار العمليات التصحيحية للألقاب المشينة والقبيحة على مستوى المكاتب الادارية المتخصصة في ذلك على مستوى كل بلدية أو ولاية؟

1- السياسة التلقيبية و رهانات ضرب الهوية الجزائرية:

في اطار الجهد الاستدماري الذي انتصبت له الإدارة الفرنسية لسلخ الجزائري عن هويته وتهديم بنيان منظومة أعرافه وتقاليده ونسيج عناصر

شخصيته، كان الرهان منصّباً على أحد المعاول الاستدمارية الفاعلة والمتينة بحكم طول مداها واستمرارية مفعول تأثيرها السلبي، ألا وهو صياغة نسيج من الألقاب الهدامة والفاحشة والمشينة والمهينة والقبيحة والجارحة والمستنكرة والنقيصة، وإلباسها للعائلات الجزائرية اعتماداً على سياسة استدمارية مدروسة، تأخذ -على سبيل المثال لا الحصر- بعين الاعتبار الظرف والمجال والمستوى. حيث لجأت الإدارة الاستدمارية الفرنسية إلى منح ألقاب لعائلات جزائرية دون علمها ودونتها في سجلات الحالة المدنية⁽¹⁾.

وفي حالات أخرى، أرغمت العائلات على قبول ألوان من الألقاب رغم تحفظ أصحابها على قبولها، في حين كانت في مواطن أخرى توجه الفرد الجزائري نحو وجهة تلقيلية تخدم غايتها وهواها. هذا ولعب المترجمون الفرنسيون دوراً لا يستهان به في معركة ضرب الهوية الجزائرية⁽²⁾، ذلك أنهم ساهموا بفعالية في تشويه البنية التلقيلية بتغيير اللقب وتشويهه في خضم عملية ترجمته من العربية إلى الفرنسية لتدوينه في السجلات والدفاتر، سواء بتغيير جزئي في بنيته ودلالته بما يخدم توجههم الاستدماري أو تغيير كلي لمبنى اللقب ومعناه.

أما بالرجوع إلى عناصر اشتقاق تلك الألقاب ومادة تركيبها وطبيعة دلالاتها -لفظاً ومعناً- فنقف على نسيج من الألقاب التي لا يمكن استساغتها احتكاماً إلى الذوق

الجمالي، على اعتبار ما تنطوي عليه معانيها من دلالات قبيحة ومحظورات تلقيلية شنيعة⁽³⁾، لا يقرّ بها لا العرف الجزائري ولا تموت بصلة إلى الواقع الأنثروبيني و الطوبونيبي، ولا أصل عرقي لها، ولا تحتكم للمنظومة القيمية الإسلامية، فهي بعيدة عن ذات الإنسان وذوق الجمال⁽⁴⁾، بل إنّ من أبرز ما تعبّر عنه ما يأتي ذكره في هذه النقاط الموالية:

- التعبير عن مشروع فرنسي استدماري تراهن على ضوئه لحيازة مساحة زمنية طويلة من عمر وجودها على أرض الجزائر دون عقبات أو عراقيل أو ردود فعل وقائية من الفرد الجزائري⁽⁵⁾.

- السخرية من ذات الجزائري والتهكم بشخصيته وكيان انسانيته⁽⁶⁾.

- طمس الهوية العربية والإسلامية من خلال تغيير الأسماء ذات الدلالة الدينية⁽⁷⁾.

- تشكيل نسيج من الفوارق بين العناصر المجتمعية، تُشجّع على انتاج مظاهر التصادم؛ إذ كيف يصنع لقب قبيح يستحي الفرد أن يتلفظه في خلوته ومع نفسه بأن ينادي به غيره، فلا نستبعد أنّ أدنى اختلاف بين العائلات قد يكون اللقب المشين القبيح أحد الأسلحة التي تُشهر في وجه الطرف الآخر للنيل منه، فيجرّ ذلك إلى مضاعفة حجم الخلاف وتوسيع حجم تداعياته، وذلك لا ريب ممّا

يُعين على تفكيك بنيان التماسك العائلي والعصف بعرش الوحدة الاجتماعية، خصوصا مع سياسة التجهيل التي تقودها الادارة الاستدمارية⁽⁸⁾.

- ممارسة العنف الرمزي على هوية الجزائري أو ألقابه العائلية وشخصيته وثوابته وذاتيته وإعادة تأسيس الشخصية الجزائرية بعدما تمكنت من إعادة بناء الأرض وفق القوانين الاستدمارية⁽⁹⁾.

- التفريق بين البطون والأنساب ذات الأصل الواحد بإعطاء ألقاب بهدف إسقاط الجنسية وطمس التاريخ والهوية العربية الإسلامية⁽¹⁰⁾ و تمزيق المعرفة في التسلسل الزمني للأصل والتواصل التاريخي، مما تسبب في فقدان استمرارية علامات الهوية ومنظومة الأنساب، والتخبط في دوامة الأنساب الشائكة والتشويش في مصداقية الأنساب وأصالتها وتاريخيتها.

- تدمير البنية الاجتماعية للفرد الجزائري وتفتيتها بحسن نية أو بأمر مدبر وتشويه الهوية الاسمية-التلقيلية الجزائرية. ولعل قول "صالح عوض" يدعم هذا الطرح حين يقول: "والاستعمار لا يقوم فقط بتفكيك أبنية المجتمع وتفتيته بل هو أيضا يعمل على إعادة بناء وخلق جزئي وجنيني لقوى اجتماعية جديدة"⁽¹¹⁾.

- التحكم المطلق في رأس مال العقار وتسهيل الاستيلاء على الأراضي، والذي يكون بعد تفكيك نظام القبيلة، أو

تغيير أساس الملكية إلى الأساس الفردي بدلا من أساس القبيلة⁽¹²⁾، وكذا تفكيك الروابط الدموية بين أفراد العمومة الواحدة وأحيانا بين الإخوة أنفسهم، وإبراز الفرد كعنصر معزول، ذلك أنّ الادارة الفرنسية في اطار السياسة الإدماجية⁽¹³⁾ التي تخلّلتها مشروع إعادة ترتيب الأرض والقبائل بموجب قانون "سيناتوس كونسلت"⁽¹⁴⁾، وتطبيق قانون الملكية الفردية (26 جويلية 1973)⁽¹⁵⁾ الذي أعيد على ضوءه ترتيب ملكية الأراضي، عمدت إلى إرساء نظام الحالة المدنية المنبثق عن القانون المدني الفرنسي ابتداء من سنة 1858، والذي تجلت ملامحه الرئيسة في ثوب رسمي ومنتظم في الثالث والعشرين من شهر مارس لعام 1882 بفرض "قانون إقامة الأحوال النسبية" أو "قانون انشاء دفاتر الحالة المدنية"⁽¹⁶⁾ أو قانون الحالة المدنية أو قانون الألقاب⁽¹⁷⁾، والذي ألزم كل سكان التل الجزائري بحمل ألقاب عائلية، وإحداث نقلة نوعية في مسار التلقيب بالانتقال من التداول بالاسم الشخصي والنسبة إلى الأصول: الأب والجد، إلى التعريف باللقب العائلي، أو استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب. وكانت الانطلاقة الفعلية من مدينة قسنطينة كعينة أولى لتجسيد المشروع⁽¹⁸⁾، والذي يعد القاعدة الأساسية التي ارتكزت عليها الحكومة العامة بالجزائر لإعداد قانون التلقيب⁽¹⁹⁾.

وذلك لأجل إعادة هيكلة العائلة الجزائرية وفق منظومة تلقيلية تساعد على تفكيك رابطة الدم بين أفراد العائلة الموسعة أو المصغرة وحتى بين الأخوة، بمنحهم لكل فرد لقب عائلي خاص به مختلف عما مُنح لباقي أخوته وبالأخص إذا كانت الأمهات مختلفات، وهو ما يقود في نهاية المطاف، إلى استحواذ الادارة الاستدمارية على أملاك العقب دون بقية الأفراد⁽²⁰⁾.

يُضيف "عمار بوحوش" في ذات السياق، أنّ هذه السياسة تهدف إلى توسيع رقعة المعمرين على حساب ملاك الأراضي الجماعية، وما دام أصبح لا يسمح لأهل البلد الأصليين بالتصرف في أي شبر من الأراضي يفوق ما يستطيعون خدمته، فذلك يعني: "أنّ أراضي الوراثة ينبغي أن تقسم وأنّه لم يعد من حق المسلمين المحافظة على الأملاك الجماعية... وزيادة على ذلك فقد نتج عن هذا القانون نوع من المضاربة والتسابق إلى التخلص من الأراضي الشيء الذي أدى إلى قيام نزاعات وحزازات محلية بين المواطنين الجزائريين"⁽²¹⁾.

كما يُضيف الباحث "عبد الحكيم رواحنة" أنّه في إطار تعميم الملكية الفردية للأرض بين أعضاء الدوار، فإنّ ذلك يساهم في تهيئة أرضية النزاع حول الملكية بعد تفتيت العائلة الجزائرية بفاعل السياسة التلقيلية⁽²²⁾. ثمّ أردف قوله بأنّ الهدف بدرجة أساس هو: "القضاء على القوانين الاسلامية وأشكال التعاون والتضامن بين أفراد

القبيلة"⁽²³⁾. ناهيك عن المشاكل التي صاحبت تنفيذ هذا القانون، لا سيما عند اجراءات التوثيق، من قبيل أن يُسجل عقد الملكية باسم شخص آخر لا علاقة له بالأرض، بسبب تشابه الأسماء أو تعمّد الخطأ في تسجيلها⁽²⁴⁾.

وعليه فقد "قام المستعمر الفرنسي بتفكيك التشكيلة الاجتماعية في الجزائر وألغى عرف القبيلة... ونزع الملكيات العقارية وحوّل الفلاحين إلى عمال بالأجر والسخرة في حقول الكولون... وتحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى خماسة على أراضيهم"⁽²⁵⁾. وهو الطرح الذي يقوّيه رأي "عمار بوحوش"، حين يذكر: أنّه "تحت غطاء المحافظة على الأمن وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية وتوزيع الأراضي الفائضة عن احتياجات كل عرش، قامت السلطات العسكرية بالاستيلاء على أراضي الأعراس لأن وجود الأراضي في حوزة جماعات جزائرية يمنع أو يحول دون توسيع الاستيطان الأوروبي بالجزائر"⁽²⁶⁾.

- ضرب العائلات الثورية-المقاومة بإطلاق أبشع الألقاب عليهم، بهدف عزل العائلات الأخرى عن التعامل معها لكونها تحمل ألقابا مشينة قبيحة، فيضيع ويتحلّل المجهود المتكاثف حول الثوار والمقاومين الجزائريين، ناهيك عن أنّها حين تصنع ألقابا كثيرة ومتباينة تباينا ملحوظا، فإنّها تشكّلت شجرة العائلة وتفرقها تفريقا يكون الزمن كفيلا بطمس تلك الصلات القرابية أو القرابة

الدموية، وذلك خدمة لمشروعها الكبير" سياسة فرق تسد" (27).

- التلقيب نسبة إلى الأم وذلك قصد تحطيم الأسرة بالتلميح إلى أنّ الابن له أم فقط دون أب (28).

وتجدر الإشارة في هذا المضممار إلى أنّ هناك أسبابا أو عوامل أخرى ساهمت في تركيبة اللقب وبناء مفرداته، والمتعلقة بعناصر الإدارة الفرنسية أو الحالة المدنية، القائمة على تدوين الألقاب في السجلات الادارية، إذ أنّ لكل اداري فرنسي طريقته الخاصة في تدوين اللقب أو شكل كتابته حين يسمع اللقب، خصوصا وأنّ ألقاب العائلات الجزائرية بالعربية أو الأمازيغية أو اللهجات المحلية، يكون في بعض الأحيان من الصعوبة على الاداري الفرنسي بمكان أن يستوعبها على تركيبها الطبيعية، فيدونها على غير الشاكلة الصحيحة و قد يصادف ذلك لفظا فاحشا أو نقيصا أو مشينا، خصوصا وأنّ تدوين اللقب سيكون باللغة الفرنسية أو بالحروف اللاتينية. مع العلم أنّ بعض الاداريين أيضا، قد يتقصّد أن يُحرّف اللقب المراد تدوينه فلا يكتبه كما سمعه وإنّما يكتبه بصيغة مشينة، ويبرّر صنيعه بالخطأ، لا سيّما وأن يصادف ذلك أن يكون الجزائري أو صاحب اللقب يسكن في قرية أو دشرة بعيدة عن قسنطينة مثلا، شأن القرى التي اخترناها كنماذج في هذه الدراسة، كما سيأتي ذكره، فيستسلم للأمر الواقع ويرضى عن غير قناعة بلقبه

الفاحش أو المهين، تحت ذريعة صعوبة الاجراءات الخاصة بتغييره وتكاليفها وحجم أعبائها، ناهيك عن ظرفية الاحتلال.

2- القسم التطبيقي:

في هذا الفضاء البحثي التطبيقي، حصرت دراستي ضمن مساحة جغرافية تضم بين جناحيها مجال ولايتي ميله وسطيف كحقل نموذجي، وكان التركيز على المنطقة الشمالية من الولايتين، وبالتحديد بلديات تسالة المطاعي ومينار زارزة وتسدان حدادة من ولاية ميله كعينات وبلديات عين السبت وبني عزيز من ولاية سطيف كعينات أيضا. وذلك على اعتبار أنّ المجال الجغرافي المدروس يمثل فراشا لمجموعة سكانية تجمع بينها وحدة الامتداد القبلي حيث تجتمع تحت سقف المجال الخاضع في العصر الوسيط إلى قبيلة كتامة، وتتشابه إلى حدّ بعيد في العادات والتقاليد ونمط الحياة ولهجات التواصل. وهو ما يضع بين أيدينا مجموعة عينات محلّ الدراسة ضمن وعاء عينة واحدة، بحيث تكاد كلّ عينة منها تنطق بحال نظيرتها من حيث اشكالية هذه الورقة البحثية.

أولا: الطوبونيميا الطبيعية و تأثيرها في تأسيس اللقب:

ساهمت الظرفية التاريخية التي عايشها الشعب الجزائري بما عجت به من تحولات وتراكمات في انتاج

رؤى متباينة ومزيج من الميولات وتوجيه ملحوظ لسياسته التلقيلية، فلا ريب أنّ لقوانين الاستدمار الفرنسي السلطان الأكبر في رسم معالم التخطيط التلقيلي⁽²⁹⁾ وتوجيه الوجهة التي تخدمه، دون اغفال المواد الفاعلة الأخرى على غرار العامل الطوبونيمي⁽³⁰⁾ أو التأثير الاجتماعي والثقافي إن تحت جناح العادات والموروث الثقافي أو احتكاما للمستوى العلمي والاجتماعي.

تأسيسا على هذا الطرح، نروم في هذه المساحة البحثية تسليط الضوء على واقع التأثير طوبونيميا الطبيعة في اختيار العائلات الجزائرية لألقاب أفرادها على أرضية المجال الجغرافي المخصّص للدراسة خلال الأرضية الزمنية التي بسطتها الادارة الفرنسية لتأسيس منظومتها التلقيلية وتنفيذ مشروعها التلقيلي وعصفها بالنمط التلقيلي الجزائري السائد. فالمتعارف عليه أنّ طرائق التلقيب احتكمت في البعض من الأحيان انعكاسا لنظرة حياتية مؤسسة من مشاهد يومية ارتسمت في مخيال الفرد نتيجة صور التقطها عقله من بيئته المألوفة، على غرار صنوف الحيوان المعتاد مشاهدته، وألوان النبات الذي يزين طبيعته، ومظاهر الجماد التي يزدي بها محيطه، ونسيج الحوادث التاريخية التي صنعت حاضره أو ماضيه وتركت بصماتها الخالدة في مخياله الجمعي وذاكرته اليومية.

لكن إلى أي حدّ يا ترى أثّرت الطوبونيميا الطبيعية في تأسيس نمط تلقيلي يستند إلى أرضيتها؟ وإلى أي حدّ كذلك تجاوبت الادارة الاحتلالية مع صيغ الألقاب اقترحتها العائلة الجزائرية كألقاب تعبّر عن هويتها أو جغرافيتها و أصالتها وتاريخها؟ وفي ما تتجلى مظاهر ذلك على مستوى سطح العينات الناطقة بها هذه الورقة البحثية؟

وانطلاقا من هذا المعطى، قادنا البحث الميداني الذي قمنا به على ضوء العينات المختارة إلى تسجيل مجموعة الملحوظات، تتصدّرها النقاط الموالية:

- شكّلت أسماء الأماكن الجغرافية نقطة ارتكاز لدى بعض العائلات الجزائرية في صياغة لقبها أو اختياره، فبحكم أنّها باتت مجبرة على الاستغناء عن الاسم الثلاثي القائم على النسبة إلى الأب والجدة، كان ممّا استقطبها أو استوحت منه صورة لقبها وتركيبته وكذا دلالاته هو ما امتدّ إلى جغرافيتها بما انطوت عليه من أسماء الأماكن والمواضع التي تعيها، فاخترت لقبها مما راق لها من أسماء مناطق تفتّش أرضيتها أو دروب تسلكها أو مجالية تحاذيها كانت ولا تزال ترسم حدثا بارزا أو ذكرى خالدة في مخيالها، ومن تلك الألقاب التي اختارتها العائلة الجزائرية وتمّ تسجيلها في سجلات الحالة المدنية حسب ما توصّلنا إليه على ضوء العينات محل الدرس، ما تنطق به الأمثلة الموالية:

- لقب: "زارزي" نسبة إلى زارزة⁽³¹⁾. وهو الاسم الأمازيغي الخاص ببلدية مینار زارزة الواقعة على الحدود الشمالية لولاية ميلة⁽³²⁾ المحاذية لحدود ولاية جيجل⁽³³⁾. وهي من المناطق التي ساهمت بشكل ملحوظ في خدمة مسيرة الكفاح التحرري ضد المحتل الغاشم، ومن أشهر المعارك التي شهدتها أثناء ثورة التحرير الكبرى معارك جبل بوعفرون.

- لقب: "أمزل". وهو نسبة إلى منطقة تسمى أمزل ضمن جغرافية بلدية مینار زارزة بولاية ميلة.

- لقب: "عين عالي": هو الآخر نسبة إلى منطقة تسمى بذلك الاسم، في بلدية مینار زارزة.

- لقب: "شرفة": وهو نسبة إلى أحد المناطق المنضوية تحت جناح منطقة مینار زارزة، والمعروفة بـ "الشرفة".

كما أنّ من الألقاب التي أخذت أصولها من أحداث أثرت بشكل قوي على ذاكرة المكان، تلك التي ارتبطت بخصوصيات الشخصية الدينية أو الممارسات والطقوس المحلية.

فمن المتعارف عليه أنّ الشخصية العلمية-الدينية تحتل مكانة مرموقة في سلم التراتبية الاجتماعية، وأنّ العالم والفقيه، يعتبر المرجعية الأساسية لتطبيب أوجاع المجتمع الدينية وتوجيه مسارها العقدي نحو الوجهة السليمة، فهو مخلصها من أوكار الجهل ودروب الانحراف

ومهاوي المعاصي وسبل الضلال. وعليه، كانت العامة كثيرة التشبّث بحبل هذه النخبة؛ فهي ملاذها في أيام السعة والضيق، ويزداد ذلك التشبّث أيام المحن والمساغب، شأن ما نطق به واقع فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

و ما دام أنّ الشخصية الدينية، تُشكّل محور التفاف واستقطاب للعامة أكثر من غيرها من الشخصيات العلمية، فلعلنا ما جانبنا الصواب إذا قلنا: أنّ شيوخ الصوفية والمرابطين، قد تصدروا قائمة الشخصيات الدينية -خلال فترات معينة من مساحة الاحتلال الزمنية والعديد من المناطق الجزائرية وبالأخص أريافها- التي تؤثر تأثيرا ملحوظا في توجيه العامة وقيادة رؤاها وفق ما يخدم توجهاتها واعتقاداتها الدينية-الاعتقادية، شأن ما نطق به الموروث الشفوي بالمجال المحتضن لدراستنا هذه.

فسكان تلك المنطقة التي يغلب عليها الطابع الريفي الجبلي، شكّلت في فترة الاحتلال مناخا خصبا لسيادة الفكر الطرقي، الذي هيأ المرابطون وبعض المتصوفة والطرقيون الأرضية له، مستغلين ظرفية الاحتلال بما عجت به من مظاهر الفقر والجهل والحرمان التي افترش أرضها الجزائري والتحف سماءها. ومما وصلنا من موروث الذاكرة الشفوية، أنّ المرابط كان الملاذ الآمن لسكان المنطقة؛ فهو المفتي والطبيب والناصح والمرشد، وكانت

العامة تخلص إلى نصائحه وتصدق تصديقا أعى كل ما يصدر عنه، وتتخذ القدوة والمخلص.

والحق، أننا لسنا بصدد التفصيل في هذا الأمر، وإنما هي أرضيه، استندنا عليها لنصل إلى فكرة، أن هذا التمسك بهذه الشخصيات الدينية، بما حمله من حضور في مخيالها، قد كان له مكانته هو الآخر، في توجيه رؤاها إلى زوايا من رسمه وصنعه، ومن ذلك الانتساب إليها في صياغة ألقابها. ولعلّ المثال الذي نسوقه عن بعض الألقاب التي وقفنا عليها ببلدية مینار زارزة، ليفي بالغرض ويكفي كمستند. وهي ألقاب: "مرابط عمر، مرابط مسعود، خديم الله، بن سي مسعود، وكذا لقب: بن الشيخ.

كما أن من المشاهد البارزة في هذا المضممار، أن طوبونيميا المكان، كانت حاضرة هي الأخرى في المنظومة التلقيلية. فالمنطقة بحكم أمازيغيتها، لمسنا أن النمط التلقيلي المستند إلى المرجعية الأمازيغية والإرث اللسني والثقافي-الأمازيغي، قد حظي بحضور واسع على أرضية البساط الحاضن لمجموع الألقاب.

لذلك نأمل أن تضطلع النماذج الموالية بالرفع من سقيفة الوضوح وتقوية معاول الطرح، ومن ذلك ألقاب: "أمل" (وهو لفظ أمازيغي)، لقب: "أقارو"، و لقب:

"زريزر"، و لقب: "تانوقاست"، وكلها ألفاظ أمازيغية متباينة الدلالة.

هذا، ولا يخفى علينا ما حملته مجموعة من الألقاب السائدة بهذه المنطقة من رؤية تعكس الاستناد إلى مظاهر الغطاء النباتي وحتى الصخري الكاسي لجغرافيتها، فالعديد من الألقاب تمثل أنواعا من النباتات التي تنمو في مجالها أو تختص بها، خصوصا وأنها حافظت على أسمائها المحلية، ممّا أعطاهها صبغة البعد الطوبونيمي بامتياز، ومنها: لقب: "مجيوة"، (نبته بريّة) لقب: "بوميسة" (من شجر الميس)، لقب: "بوشوكة" (من نبات الشوك)، لقب "تافزة" (نوع من الأتربة، ينتج من تفتيت الصخور الهشة) و لقب: بوالزيت" على اعتبار الانتشار الملحوظ لأشجار الزيتون بالمنطقة والمعاصر الخاصة بطحنه.

والملاحظ في هذا الشأن أن الألقاب المستندة إلى رؤية طوبونيمية قليلة مقارنة بالمساحة العددية لمجموع الألقاب بالعينات موضع الدراسة، بحكم عدم اشراك الإدارة الفرنسية للبعض من العائلات في اختيار لقبها وارغماها على القبول باللقب المسند إليها، ونحو ذلك من الأسباب، فعلى حدّ ما وصلنا من بعض الروايات الشفوية التي تناقلتها الذاكرة الجمعية بالمنطقة، أن المكلف بالتلقيب حين قدم المنطقة، كثيرا ما كان يستند إلى حال الشخص الذي وجده عليه أو هيئته و مظهره أو صنعته وحرفته، فيلقب باللقب الذي يتبادر إلى ذهنه على ضوء

الصورة الأولى التي يلتقطها ذهنه وترسم في مخيلته نحوه حين يراه أو يحاوره، وهو ما سيأتي التفصيل فيه في المحطة البحثية الموالية من هذه الدراسة.

ثانيا: الألقاب بين صنوف الدلالة و أنماط البنية الشكلية:

ركّزت في هذا العمل الميداني على زيارة البلديات المعنية والاطلاع على سجلات الحالة المدنية وعقود الميلاد، واحصاء أعداد الألقاب المشنة والنقيصة، والاحتكاك بموظفي الحالة المدنية وعلى رأسهم ضابط الحالة المدنية قصد الوقوف على عينات من العائلات الجزائرية التي أقدمت على تغيير لقبها، وما طبيعة ذلك اللقب ودلالته، ولقد قادنا الرصد الإحصائي والتحليلي-التشريحي إلى تسجيل جملة من النقاط نبرزها في ما يلي:

أ- طبيعة بناء اللقب وتركيبته:

تبين لنا من خلال ما هو مسطور في سجلات الحالة المدنية للبلديات محل الدراسة، أنّ تركيبة اللقب وطبيعة بنائه الخارجي، قد تمحورت بشكل رئيس حول:

- يظهر أنّ صنفا من الألقاب على صورة مركبة من لفظين أداة النسبة "بو" أو "بن". وتعددت طبيعة المنسوب إليه، وجمعت نسبتهما في غالبيتها إلى: الحيوان، النبات، أعضاء جسم الانسان (كالأصبع الذراع والرأس)، صنعة الجدد، مظاهر عمرانية بسيطة (كالكوخ)، أدوات

بسيطة (كالجبل والفأس والقُفّة)، وصنوف نباتية (مثل: "مجيوة")⁽³⁴⁾، أو لألوان من قبيل: لشهب⁽³⁵⁾، لحرمر، لزرق، ونحوها.

- كما تجلّى على ضوء عينات أخرى، أنّ اللقب مثل: صفة لصاحبه، تعكس مستواه المعيشي، أو وظيفته و حرفته، أو صفاته الخُلقية (العيوب الخُلقية) و الخُلقية (العيوب الخُلقية). والملاحظ في هذا السياق، أنّ غالبية الألقاب التي ينطق بها هذا النمط التلقيني، تركّزت في زاوية الصفات الخلقة-الخُلقية الذميمة، والحرف البسيطة والدنيا مثل: "قصاب"، و "غياط"، والتركيز على التلقيب بالألفاظ الدالة على هزالة المستوى المعيشي وانحطاطه: كلقب "بوقريبة"⁽³⁶⁾ أو لقب: "دار قديمة". بالإضافة الرمي بالألقاب على وجه التنازع بها أو المُهينة والنقيصة خَلقا وخُلقا مثل: بودخان، بومطرق، بوجناح، بوربالة، مفور، وقاع الكاف.

- أمّا الصنف التلقيني الثالث، فقد مثّل نعوتا ذميمة وأسماءً حقيقية مشينة، إذ لم يقتصر الأمر على وصف أو نسبة وإنّما تجاوزه إلى حدّ إطلاق الاسم بعينه على الملقب على ما ينطوي عليه الاسم من نقيصة وإهانة و اساءة، وسيأتي التفصيل في دلالته في المحطة الموالية من جسم هذه الدراسة.

ب- دلالات اللقب وأبعاده الرمزية:

في وقفة بحثية منّا لملامسة طبيعة اللقب من حيث مدلوله و رمزيته على ضوء ما بين أيدينا من عينات، كان من أبرز الملحوظات التي استوقفتنا، ما نعرض موجزه على النحو الآتي:

- لمسنا أنّ صنف الألقاب المنسوبة للحيوانات قد جمع بين إسنادها للحيوان الأليف والمفترس، وذلك على نسق: بومعزة، بوالجديان⁽³⁷⁾، بوقطة أو بلقط، بوالزواش⁽³⁸⁾، بن عليلش⁽³⁹⁾، فريخ⁽⁴⁰⁾ أو بوالفراخ أو بو الجاج، فارة⁽⁴¹⁾، و بوحلوفة⁽⁴²⁾.

وإن كانت هذه النسبة توحى إلينا بطبيعة النشاط الفلاحي الطاعي على الأنشطة الاقتصادية بهذه المنطقة بحكم طابعها الريفي والجبلي؛ فهي مناطق تعتلها جبال بوعفرون وجبال بني عافر في حدود ولاية ميلّة الشمالية وبابور⁽⁴³⁾ على حدود سطيف مع جيجل وبجاية، فإنّ ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يُخفي عنّا مساوئ المشروع الفرنسي التلقيني، الذي عصّف بهوية سكان هذه المناطق وهتك بمنظومة أعرافها وشجرة أعرافها، فلا ريب أنّ نسبة لقب عائلة إلى حيوان الخنزير لا يشفع لتلطيفه بتغيير اسم الحيوان المنسوب إليه واستبدله بالتسمية (اللهجة) المحلية، وإنّما ينطق بلغة فصيحة عن ألمع صور الإساءة إلى الفرد الجزائري، خصوصا العائلات الفقيرة⁽⁴⁴⁾ والتي تفتقر البساطات الريفية وتعتلي مساكنها سفوح الجبال.

كما أنّ الأمر لم يقتصر على نسبة اللقب إلى حيوان أو اسناده إليه في مساعي الفرنسيين لإهانة الجزائري، وإنّما ارتقى الأمر إلى مستوى أن لقب باسم الحيوان نفسه من قبيل: لعجل، و حمارة⁽⁴⁵⁾. وهو تناول صارخ على انسانية الجزائري، وتعدّي سافر على بشريته. وتقلّد حدّة الاساءة بالنسبة إلى ألقاب منسوبة هي الأخرى إلى أعضاء جسم الانسان، من مثل: بوالصبعين، بودرع، بوشارب، بوالدبابز، بوراس و بن مرارة.

والصورة تقريبا ذاتها في ما يتعلّق بتلقيب العائلة الجزائرية بالألقاب نُسبت لصنوف نباتية على شبه: بوالشعير، بوالقمح، بودردارة، بوشينة، وبوميصة. فهذه الألقاب هي الأخرى، تحمل دلالة مهينة نقيصة واضحة، وتدلّ دلالة عميقة على المساعي الفرنسية لإهانة العائلة الجزائرية والمساس بكرامتها وسمعتها.

تتجلى أمامنا أيضا صورة حية عن مظاهر الاساءة للفرد الجزائري في اختيار لقبه ونسبه إليه، ومن ذلك ما كشف عن صنف اللقب المنسوب إلى بعض أعضاء الجسم⁽⁴⁶⁾، ذلك أنّ الأعضاء المنسوب إليها تمثّل الأعضاء التي يستحي الفرد الجزائري بحكم أعرافه وثقافته وأخلاقه التلفظ بها أو من الحياء ذكرها على ملأ أو مع أفراد العائلة، ومن بين الألقاب التي تفصح عن طرحنا هذا: "بوقزوح"⁽⁴⁷⁾، و وكذلك "بوشطر"⁽⁴⁸⁾. وهو ما دفع

بأصحاب هذا اللقب الأخير إلى اللجوء إلى إجراءات تغيير اللقب، فتم تحويله إلى لقب: "شاطر".

أما من أعظم صور الإهانة على ضوء صنوف من الألقاب التي فرضت على العائلة الجزائرية، أن لُقبَت بعضها بألقاب تحمل ألفاظا فاحشة نقيصة، يستحي الفرد أن ينطقها، لكن طبيعة الدراسة تفرض علينا أن نورد مثالا عن ذلك، تم تسجيله في سجلات الحالة المدنية لبلدية بني عزيز التابعة لولاية سطيف، والوارد بصيغة: "بوش أبوش"، واللفظ هو ترجمة صوتية للكلمة باللغة الفرنسية "bouche a bouche"، ولا يمكن تحت أي ظرف أن نبرأ يد الإدارة الفرنسية من سلطان التعمد وجبروت الإهانة وبشاعة الغاية.

وهو بحق، تجاوز صارخ لحدود الأخلاق وأصالة الجزائري وثوابته الحضارية وشخصيته الدينية، كما أنه مشروع تدميري لنسيج العلاقة المجتمعية، وقنابل مقيتة زرعتها الادارة الفرنسية في جسم المجتمع تنفجر يوما بعد يوما في جسور تماسكه، وتفعل فعلها الخبيث في تدمير حشمته وكبرياء أنفثته وعزة تمسكه بأخلاقه ودينه وتخدش حيائه، حين يصبح تداول ذلك اللفظ أو اللقب بين عناصره أمرا واقعا وحتمية ظرفية أو يكثر جريه على الألسن، فتألفه الأنفوس رغما عنها أو عن صاحبها.

ثم إنَّ الطامة أعظم حين يبلغ الأمر بتلقيب عائلة جزائرية بلقب يحمل دلالة سبِّ الله، وشائع في مجتمعا الجزائري أن كل من تلفظ به يُنعت بأنه كفر بالله، وهو الذي نستحي أيضا نكتبه على صيغته وتركيبته، ونحتي تحت جناح غاية كشف الباطل وفضح الادارة الفرنسية واطهار مستويات بشاعة سياستها وفضاعة جرائمها في حق هوية الجزائري وشخصيته ومنظومته الأخلاقية، في ايراده على الصيغة التي وقفنا عليها في سجل الحالة المدنية لبلدية بني عزيز، وقد ورد اللقب بصيغة: "بلا ربو"⁽⁴⁹⁾

ونشير في هذا المقام، أن هذه العائلة، قد لجأت إلى تغيير هذا اللقب الفاحش والمشين، واستبداله بلقب: "برابو"، ومع ذلك فإنَّ البعض من العائلات لا تزال تحمل اللقب على فاحشيته وبشاعة تركيبته وصيغته، وذلك ربما لجهلها بالمدلول الحقيقي للقب أو عجزها عن الصبر على إجراءات تغيير اللقب الإدارية.

تفصح كذلك منظومة التلقيب الفرنسية عن جهود الاساءة للعائلة الجزائرية من خلال صنف من الألقاب تنوعت دلالاته وتباينت أو رمزيته، لكنها اجتمعت عند مفصل الخدش في كرامته، وذلك ما تنطق به بعض الألقاب، فمن صور الاساءة إلى الصفات الخلقية للفرد الجزائري من لُقب بـ بوحدة⁽⁵⁰⁾ أو بوقعدورة⁽⁵¹⁾، ومن نُسب إلى الحشرات كلقب: بوالنمل، ومن نُعت بعاهة

الصم البكم كالعقون. بل وهناك ألقاب غريبة أيضا مثل:
بوالوحوش⁽⁵²⁾.

كما أنّ هناك ألقابا تعبّر عن وظيفة الشخص أو حرفته، وقد كشفنا في محطتنا البحثية السابقة، أنّ جلّها اقتصر على استناد الادارة الفرنسية في سياستها التلقيلية أو النسبة إلى وظائف دنيا بسيطة تعبّر عن حياة ضنكا ومجتمع ميت اقتصاديا، والتي لا نبرّا الفرنسيين من صنيع الاساءة إلى الجزائري، وإنّما نشير فقط إلى أنّ وطأها خفيف على حامل هذا اللقب، على نسق ألقاب: بوالحليب، بوالزيت، بلحداد.

يضاف إلى ذلك الألقاب التي انطوت على صنيع الاستحقار والاستصغار من قيمة الفرد الجزائري على نسق لقب: كربيط⁽⁵³⁾، خشة⁽⁵⁴⁾، صغير، مسخر، و بوالرواين.

في الوقت الذي وقفنا على صنف من الألقاب بهذه العينات يمكن أن نصطلح عليها: بالألقاب "الصماء" الغير ناطقة، أو المجهولة الدلالة، ومن أمثلة ذلك: بوزعدير، بلكزعي، لظمن، معيامة، مسموس، قديدح، زليلف، بوخدنة، بوغال، فوزار، كربوج، كيروور، بوعفازة⁽⁵⁵⁾، ونحو ذلك .

ومع ذلك فهي لا تخلو من ضروب الاساءة للعائلة الجزائرية، على اعتبار أنّها لا تستند إلى أرضية تاريخية أو

عرقية أصيلة تعكس هوية الجزائري، وإنّما زنتها الإدارة الفرنسية برداء المجهول لطمس الهوية وسلخه عن شخصيته.

في ملحوظة لا ينبغي تجاوزها في هذا المضمار أنّه على الرغم من أنّ الادارة الفرنسية في خضم مشروعاتها التلقيلية كانت تمنح فرصة من خلال تحديدها مدة زمنية كمهلة تنظر فيها في طلبات العائلات الجزائرية التي طعنت في اللقب الممنوح لها سواء تمّ مشاورتها في طبيعة اللقب قبل منحها اياه أو لم تُستشر، إلّا أنّ طبيعة الظرف تحت وطأة الاحتلال بما ينطوي عليه من مخاطر السفر والانتقال إلى الادارات الفرنسية، وانعدام الثقة في الموظفين الاداريين وكل القيادات الفرنسية، جعل الكثير من العائلات الجزائرية ترضى بلقبها -ليس رضا اراديا وإنّما تحت طائل الخوف- على فحشه أو مشانته ونقيصته. وكان الوقع أشدّ بالنسبة لسكان الأرياف والقرى والمداشر والمناطق الجبلية، ذلك أنّ ظروفها المعيشية تحت وطأة المحتل كانت أعمق بكثير من حال المدن الصغيرة والكبيرة، ناهيك عن بعد المسافة عن الحواضر التي تحتضن الادارات الفرنسية، بالإضافة إلى سيادة الجهل والأمية التي شجّعها الاحتلال في المدن والأرياف⁽⁵⁶⁾ على حدّ سواء (لكن وطأته على هذه الأخيرة كانت أشدّ)، وقلة الوعي عند بعض العائلات وانعدامه عند أخرى بشأن الدلالة التي ينطوي عليها اللقب ووقعه على سمعتها

وأبعاده الاستدمارية، خصوصا إذا كانت خفية أو ضمنية، ونحو ذلك من الأسباب التي لا يسع المقام البحثي ذكرها أو التفصيل فيها.

بالإضافة إلى الأعباء الثقيلة والتعسفية التي حملها قانون الأهالي (الصادر سنة 1870)⁽⁵⁷⁾ على عاتق الجزائريين، خصوصا -كما يذكر "صالح عوض"- بعدما توسّع ليشمل سنة 1897 المعاقبة على سبعة وعشرين (27) مخالفة، ومن بين ما يعاقب عليه هذا القانون هو: الخروج من منطقة إلى أخرى دون إذن خاص⁽⁵⁸⁾. وهو تعدّي صارخ على حرية تنقل الجزائريين عبر تراب وطنهم، وهو بطبيعة الحال ما يُصعّب من مهمة الانتقال للتسوية الادارية المتعلقة بتغيير اللقب.

3- الألقاب المشينة وتأثيراتها النفسية-الاجتماعية:

لا يمكن بأي حال من الأحوال اخفاء ما للألقاب القبيحة والمشيئة أو النظام التلقيني من ثقل وعبء على كاهل صاحبه أو حامله، خصوصا على المستوى النفسي والاجتماعي، وهو ما يتجلى ولو في صورة موجزة في النقاط الموالية:

- تعكير صفو التواصل الايجابي-التضامني بين العناصر المجتمعية على مستوى مجالس الحوار وميادين التخاطب، إذ من الطبيعي أنّ من يحمل لقباً قبيحاً مهيئاً

ذا دلالة بذينة أو مستهجنة، يظلّ حبيسا لحساسية مفرطة تجاه لقبه إذا سمعه على ألسن غيره أو خُوطب به، وما دام هو يستحي في خلوته أو في قرارة نفسه أن يستذكره، فإنّه لا محالة دائم الرغبة في أن لا يسمعه من غيره.

- يظلّ اللقب المشين القبيح يمثل حملا ثقيلا وعبئا كبيرا لا يطاق، يسعى صاحبه دوما للاستراحة منه حين لا يسمعه، وبذلك قد يؤدّي هذا السلوك إذا تكرر إلى ميول صاحب اللقب إلى العزلة والخلوة وتجنّب المصاحبة والاختلاط مع أقرانه وأصحابه ومقرّبيه، ينفر من المجالس حتى وإن كانت نافعة خشية أن يُذكر لقبه في سياق الحديث ونحو ذلك من المواقف التي من شأنها أن تقود إلى ذلك فتشعره بالقلق والاحراج.

- تنامي عقدة الخجل لدى الفئات الصغيرة السن خصوصا في مقاعد الدراسة حين ينمو شعورهم بالخجل لكثرة تداول ألقابهم وسماعهم اياها، وكثرة الأسئلة الواردة إليها بشأن ألقابهم من طرف الأساتذة أو الموظفين الإداريين ونحو ذلك من الهيئات المخوّل لها ذلك قانونا في أطار مهامهم البيداغوجية والتربوية أو الإدارية، حتى أنّ هناك من أسهم الخجل المفرط في أن الطالب أو التلميذ انقطع عن الدراسة فرارا من أعباء لقبه المستفحش أو الهجين والمشين.

- تولّد تلك الألقاب أيضا حالة من الانطواء والوحدة لدى التلميذ أو الطالب، فيقتل بذلك مواهبه وطاقاته ولا يفجرها في حياته الدراسية بل يبقها حبيسة داخله، لكونه يخشى التفاعل العلمي في الدرس داخل القسم أو في المكتبة أو فضاءات المؤسسات التعليمية والجامعات.

لذلك، فقد هبّت عديد العائلات الجزائرية بعد الاستقلال في حملات شعواء لتغيير ألقابها بواسطة المحكمة، متبعة الاجراءات الادارية المتخذة في ذلك الشأن، واستبدالها بألقاب محمودة تليق بسمعة العائلة الجزائرية، كل حسب ما رأى اللقب الذي يناسب عائلته⁽⁵⁹⁾.

خاتمة:

على ضوء دراستنا هذه، يتجلى لنا بشكل واضح مدى فداحة السلوك الاجرامي الذي اقترفته الادارة الاستدمارية الفرنسية في حقّ الفرد الجزائري على مستوى المشروع التلقيني، بما أنتجته من صنوف تلقينية مشينة مهينة، هدفت من وراء ذلك بشكل أكبر إلى: ضرب هوية الجزائري، والعصف بتماسك وحدته، وضرب الرباط الوثيق الذي يشدّ شخصيته ووطنيته. وكان مما تمّ تسجيله من نقاط تُضمّ إلى صفّ ما نطقنا به في جسم هذا الفضاء البحثي، ما نوردته في ما يأتي ذكره تبعا:

- تُشكّل مظاهر الألقاب المستفحشة شرخا عميقا في هوية الفرد الجزائري، وعلامة مشينة في جبهته، تظلّ تلاحقه تبعاتها النفسية حتى بعد التخلص منها بالتغيير أو التصحيح.

- على الرغم من أنّ الادارة الفرنسية تتحمل قسطا وافرا من مسؤولية الاساءة للفرد الجزائري وجهود تشويه هويته الاسمية-التلقينية، إلّا أنّ الطرف الجزائري ساهم هو الآخر عن جهل أو عن غير قصد أو تقصيرا في تشويه هويته أيضا بعدم الاكتراث أو الاهتمام بالدلالة اللغوية والاجتماعية التي ينطوي عليها لفظ اللقب أو تعبّر عنها تركيبته ورمزيته.

- لاحظنا نوع من التأقلم الاجتماعي والتصالح ولو عن غير رضى مع خريطة الألقاب العائلية المتداولة القبيحة والمستفحشة والجارحة في أوساط اجتماعية بالعينات المدروسة، نظرا لاعتیاد الأفراد على سماع تلك الألقاب وتقادم تداولها وشساعة المساحة الزمنية الخاصة بتكرارها وتداولها، أو يمكن أن نصلح عليه: بمحاولة للتعايش والتأقلم ومسايرة الراهن.

أمّا من التوصيات التي نشدّ بها عضد طارحتنا هذه في مسعى منا لبسط رؤية متواضعة عن بعض الحلول المقترحة لمعالجة الواقع التلقيني في الوقت الراهن من شوائب الماضي الزائفة، وذلك من قبيل:

- أولا: نحن نضمّ صوتنا البحثي إلى كل الأصوات التي نادى وتنادى بضرورة التخلّص من ذلك الإرث الاستدماري بما انطوى عليه من قوانين واجراءات تعسفية جائرة مسّت بدرجة أولى هوية الفرد الجزائري التلقيلية.

- تشجيع الباحثين لتكثيف الدراسات والأبحاث العلمية في فضاء الألقاب العائلية لكشف خبايا الحدث التاريخي ومعالجته من شتى جوانبه، خاصة على عاتق فرق بحثية ميدانية، تنزل إلى أرض الواقع لتسليط الضوء على الحثيات الدقيقة ومساءلة ذوي الألقاب المشينة والقبيلة ومحاورتهم.

- مواصلة قيادة الحركة التصحيحية وتفعيل جهود المراجعة المنتظمة -وفق أسس وآليات دقيقة- لنسيج الألقاب المشينة والمهينة للفرد الجزائري والتي تمسّ بسمعته وكرامته وتنتفي من منظومة أعرافه وتقاليده وقيمه الدينية والأخلاقية، واستبدالها بالأنباز والألقاب الحسنة.

- تكثيف العمليات التحسيسية بأهمية العملية التصحيحية على اعتبارها إشكالا تاريخيا يحمل أعباءً ثقيلة من الماضي ينبغي تنظيف سلباتها وتخليص الأفراد من تبعات الماضي وتحقيق الأمن الاجتماعي-التاريخي، ذلك أنّ البعض ممّن يحملون ألقابا قبيحة مشينة لا يعي حق الوعي ما يحمله لقبه من تأثير سلبي على نفسية أفراد

العائلة خصوصا الأبناء ، فكثيرا ما نقف على حالات أنّ التلميذ أو الطالب في الجامعة يستحي أن يذكر اسمه إذا طُلب منه ذلك.

- تيسير الاجراءات القانونية في صالح المواطن الجزائري المُقدم على مهمة تصحيح لقبه، لتفادي أي عقبة اجراءاتية قد تحول دون مواصلته مسار العملية إلى محطتها النهائية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أنّ الفرد الذي أصبح متزوجا وله أولاد وشهادات علمية عديدة، يخشى أن يضيع في بحر العملية التصحيحية لقبه؛ بحكم أنّ توثيق مساره العلمي المتعدّد المراحل، قد يصيبه الخلل أو التضارب من وثيقة إلى أخرى، ونحو ذلك، فيركن عندئذ للاستسلام، مؤثرا سلامة وثائقه واجتناب الاضطراب وطول مراحل المسار التصحيحي على الوقع السليبي الذي ينجم عن قباحة لقبه على نفسه أو نفسية عناصر عائلته.

- تشكيل لجان تحقيق في قضايا الألقاب المشينة على مستوى كل ولاية جزائرية، يكون من مهامها مرافقة الأفراد الذين يسعون إلى تحسين صورة ألقابهم، من حيث توضيح مسار الاجراءات القانونية المتبعة لبلوغ الغاية، وتقديم الاقتراحات الكفيلة بمعالجة الاشكال وفق مسار ناجع أو منظومة تلقيلية سليمة تليق بكيان الفرد الجزائري في زمنه الراهن.

- نأمل أن يتمّ انجاز معجم تلقيني يُحصي كافة الألقاب المشينة في بلديات الجزائر للحفاظ على الذاكرة التاريخية، لتبقى شاهدة على الفعل الاجرامي الاستدماري الفرنسي في حق الهوية الجزائرية على مرّ الزمن.

الهوامش:

(1)- الحالة المدنية هي: قواعد تنظم التواجد القانوني للفرد داخل الأسرة والمجتمع، وتعتمد على أهم الأحداث المميزة لحياته و منها الولادة، الزواج و الوفاة و يبقى الإنسان في حاجة لخدمات مصلحة الحالة المدنية طيلة حياته القانونية.

(2)- وذلك عن نية مقصودة وليس على سبيل الخطأ.

(3)- سيأتي التفصيل في ذلك على ضوء العينات موضع الدراسة.

(4)- جاء في المعجم الوسيط، أنّ اللقب هو: "اسم وضع بعد الاسم الأول، للتعريف، أو التشريف، أو التحقير. والآخر منهى عنه، لقوله تعالى: (وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ)

سورة الحجرات، الآية 11. وللمزيد، انظر: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 1425هـ/ 2004م، ص833. واللقب في حقيقة الأمر هو: دليل على صاحبه، فهو يسمو به ويرتقي، ويحدد هويته وشخصيته، فبه يُعرفُ كلّما ذكر لقبه. واللقب إذا كان حسنا جميلا فلا ريب أنّه يحمل لصاحبه أو حامله وللسامع ذكره وقعا حسنا، ويبعث في نفسه نشوة عذبة يستعذبها ويُسرّ بها ويستبشر لسماعه ويطمئن له. وعلى العكس من ذلك، فاللقب القبيح، له على النفس آثار سيئة وعواقب وخيمة وآثار جانبية لا يحمد عقباها. وللمزيد أكثر، انظر ما أورده صاحب المعجم الرائد، جبران مسعود: الرائد معجم لغوي عصري، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1972، ص694.

(5)- على اعتبار أنّ ضرب الهوية يعدّ من أعتى معاول الاستدمار.

(6)- قصد اضعاف همّته وقتل روح التضحية والتعلّق بأيّ خيط يُنجيه من جبروت بطشها، ويقوده إلى الفكّك من قيود الاحتلال.

(7)- وذلك لأنّ قيادات الاحتلال على دراية كبيرة بأهمية القوى الروحية التي يستمدّها الجزائري من عقيدته وديانته الاسلامية، وما تقذفه في نفسه من حماسة وروح التضحية والنضال ضدّ المحتل.

- (8)- مع العلم أنّ قادة الاحتلال كانوا لا يدّخرون جهداً في التشبّث بأيّ خيط مهما كان رفيعاً، إذا رأوا أنّه يخدم المصلحة الاحتلالية على الأرض الجزائرية.
- (9)- وذلك أنّ فرنسا بعدما نجحت في مشروع فرنسا الأرض الجزائرية، ركّزت اهتمامها على فرنسا ألقاب العائلة الجزائرية أو حشرها في خانة اللاهوتية.
- (10)- للتفصيل في هذه النقطة، انظر: عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص166.
- (11)- صالح عوض: معركة الاسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص220.
- (12)- يرى عمورة عمار في هذا الصدد أنّ الادارة الفرنسية تسعى إلى تفتيت أراضي العرش التي هي ملك للمقبيلة، بحيث أخبرت ملاكها على بيعها للمعمرين الأوروبيين، ومن ذلك أنّه استفادت Société Genevoise من 2000 هكتار في مدينة سطيف، ولم يصل -على حدّ قوله- عام 1900 حتى صادر المحتل 2250000 هكتار من أراضي الجزائريين الجيدة، للمزيد من التفصيل، انظر: عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002، ص118-119، وللمزيد
- أكثر، انظر: أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ص98.
- (13)- للتفصيل في هذه السياسة، انظر: عمورة: المرجع السابق، ص129.
- (14)- الصادر بتاريخ: 14 جويلية 1865، للتفصيل في محتوى هذا القانون وأبعاده الاستعمارية، انظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص24.
- (15)- الذي أقرّه مجلس النواب الفرنسي والذي يعتبر كل الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي أو ما اصطلح عليه بفرنسة الأرض الجزائرية، للمزيد من التفصيل، انظر: بوحوش: المرجع السابق، ص141، يسمينة زمولي: "الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر ميلادي مدينة قسنطينة نموذجا 1870-1900" مجلة انسانيات: المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 29-30، الجزائر، 2012، ص20.
- (16)- بوحوش: المرجع السابق، ص198.
- (17)- وظل هذا القانون معمولاً به منذ سنة 1882 إلى غاية 1966 أين تمّ تعطيله والغاءه بمقتضى الأمر رقم 66/307، المؤرخ في 14 أكتوبر 1966، المتضمن شروط

- (22) - عبد الحكيم رواحنة: "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص25.
- (23) - المرجع نفسه، ص58.
- (24) - المرجع نفسه، ص58.
- (25) - صالح عوض: المرجع السابق، ص02، وللمزيد من التفصيل، انظر: العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص17.
- (26) - بوحوش: المرجع السابق، ص136.
- (27) - والذي كان أحد السهام المسمومة التي رمت بها القيادة الفرنسية في جسم المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية الجزائرية..
- (28) - للتفصيل أكثر أنظر: زمولي: المرجع السابق، ص02 وما بعدها.
- (29) - على اعتبار أن اللقب اشارة لغوية اجتماعية إلى المجتمع العائلي المصغر الذي ينتسب إليه اجتماعيا أو وظيفيا، وهو علامة ذاتية وتعبير عن انتماء وهوية.
- (18) - وذلك خصوصا بعدما استجابت الحكومة الفرنسية لمطالب المعمرين الذين هددوا بالاستقلال بالجزائر إذا لم تلبّ مطلبهم القاضي بمنحهم حكم ذاتي للجزائر، حيث أعلنت في التاسع من مارس لعام 1971 عن قيام حكم مدني في الجزائر، وهو كما يقول "صالح عوض" ما يعني مزيد من الدعم لسيطرة الكولون وما يصحبها من مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات على حساب أراضي الجزائريين، صالح عوض: المرجع السابق، ص194، وللمزيد، انظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص378.
- (19) - زمولي: المرجع السابق، ص02.
- (20) - المرجع نفسه، ص02.
- (21) - بوحوش: المرجع السابق، ص141.

وسكيدة، ومن الغرب سطيف ومن الجنوب أم البوق وباتنة.

(33)- وبالتحديد: بلدية جيملة.

(34)- مجبوة بالتعبير المحلي هي: نبات ينمو في البراري.

(35)- هو لون بين الرمادي والبني حسب اللهجة المحلية بالمنطقة محل الدراسة.

(36)- بوقريبة: نسبة إلى لفظ القربة، وهي: مبنى بسيط ، يتم بناؤه بالحجارة والطين ويُسَقَف بالديس والأخشاب، والغالب أنه كان يستخدم أيام الاحتلال لتخزين العلوقة وادخار الحطب، وألفاظ، وكانت العائلة الفقيرة التي لا حول ولا قوة مادية لها في المناطق الريفية والجبليّة تلجأ لاتخاذها سكنا ومأوى.

(37)- نسبة إلى الجدي صغير المعزة.

(38)- الزواوش: وهو جمع زاوش، ويعني نوعا من الطيور السائدة تلك المناطق.

(39)- عليلش أو أعليلش: هو تصغير لكلمة علوش باللهجة المحلية، والذي يعني: الكباش.

(40)- فريخ على وزن فعيل: وهو تصغير لاسم الفرخ، والمقصود به على ضوء اللهجة المحلية هو الطائر أو العصفور.

(30)- والطوبونيميا هي: علم يعني بدراسة أسماء الأماكن وتحليلها استنادا إلى أرضية مجموعة من العلوم المساعدة على غرار: التاريخ والجغرافيا والانثروبولوجيا ونحو ذلك من العلوم. أمّا بشأن الأصل اللغوي لمصطلح الطوبونيميا أو الطوبونيم، فيمكن القول بأنّ أغلب المهتمين بدراسة هذا العلم يعتبرونه اسما إغريقيا يتكون من لفظين هما: TOPOS و ONOMA، بحيث يعني الأول: المكان أو الأرض، ويدلّ الثاني على الاسم. وعليه فالنتائج أو المركب هذا يعني: اسم المكان أو اسم الأرض. ويقول ويرى الفرنسي R. Delort أنّ الطوبونيميا هي: دراسة أسماء الأماكن التي وضعها الإنسان ليدل بها على حقائق أو مدلولات جغرافية متنوعة ومتباينة، للتفصيل أكثر، انظر: محمد البركة وآخرون: الطوبونيميا بالغرب الاسلامي أو ضبط الأعلام الجغرافية، اسهام في ضبط الأماكن مقدمات في الفهم والمنهج والعلائق، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2012، ص14.

(31)- ويقال أنّ زارزة نسبة إلى أززار و أزور ومعناها: المنطقة الكثيرة الحجارة، وهو بالفعل ما تفصح عنه طبيعة هذه المنطقة وجغرافيتها.

(32)- ميلة هي الولاية رقم 43 في التقسيم الإداري الجزائري الواقعة في الشمال الشرقي الجزائري، تحدها من الشمال ولاية جيجل ومن الشرق قسنطينة

- (41)- فارة: يُقصد به في اللهجة المحلية أنثى الفأر.
- (42)- حلوفة أو الحلوفة: المقصود بها بلهجة المنطقة هو: أنثى حيوان الخنزير.
- (43)- بابور: هي سلسلة جبلية شمال ولاية سطيف تطل على خليج بجاية، وتمتد على طول زهاء 100 كلم، وبها توجد أعلى قمة في سطيف وهي 2004م. وللوقوف على طبيعة اللهجة السائدة في هذه المنطقة، انظر: سهام ضامن: "لهجة سطيف من خلال الممارسات اللغوية للنساء المسنات"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص20، وللمزيد انظر: نشرية المتحف الوطني بسطيف، تحت عنوان: مدينة سطيف ومعالمها الحضارية.
- (44)- انظر ما عانتها العائلة الجزائرية من فقر وحرمان وبؤس عند: صالح عوض: المرجع السابق، ص220.
- (45)- وهو لقب مدون في سجلات بلدية بني عزيز بسطيف.
- (46)- ومن ذلك أيضا لقب: بوالشوارب.
- (47)- والمقصود بذلك مؤخرة الانسان بتعبير اللهجة المحلية، وقد سجلنا هذا اللقب في بلدية تسالة المطاعي بولاية ميلة.
- (48)- والشطر في العامية أو اللهجة المحلية هو إِيَّة الانسان وفخذه ، وذلك كما هو مدون في سجلات الحالة المدنية في بلدية عين السبت بمنطقة سطيف.
- (49)- ونشكر في هذا المقام السلطات المحلية على التسهيلات التي قدّمها لنا في مسعانا البحثي هذا، ومن ذلك تمكيننا من استخراج شهادة ميلاد بهذا اللقب المشين.
- (50)- بوحدة: هو من له اعوجاج في الظهر وله حدة به.
- (51)- وهذا اللقب ولقب بوحدة ينطويان -تقريبا- على نفس الدلالة.
- (52)- الوحش: لفظ يطلق بالمنطقة محل الدراسة على الحيوان المفترس الذي يمتاز بهمجية كبيرة وشراسة الافتراس، دون تحديد نوع معين من هذه الحيوان المفترسة.
- (53)- كربيط: هو مشتق من لفظ كربوط، والمقصود به شكل بعث الثمار كثمار الفول قبل أن تنزع من الغلاف الحاوي لها.
- (54)- حَشْبَة أو الخَشْبَة: حسب التعبير أو اللهجة المحلية هي قطعة صغيرة من العشب ونحو ذلك من الأشياء الهينة التي يستغنى عن استخدامها.

- (55)- وهذه الأمثلة مأخوذة من سجلات الحالة المدنية لبلدية عين السبت بولاية سطيف على سبيل المثال لا الحصر.
- (56)- للوقوف على جهود الادارة الفرنسية في محاربة التعليم الاسلامي، خصوصا بعد اصدار مرسوم 18 أكتوبر 1892 القاضي: بعدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الحكومة، وتمّ اغلاق ما تبقى من مدارس عربية قبل هذا التاريخ، انظر: صالح عوض: المرجع السابق، ص212-213.
- (57)- انظر بشأنه: أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج1، ص374، عمورة: المرجع السابق، ص129.
- (58)- صالح عوض: المرجع السابق، ص194-195.
- (59)- مع الاشارة إلى أنّ تغيير العائلة الجزائرية لألقابها، ما كان يقتصر على سبب اللقب المشين والقبیح، وإنما تدخلت عدة اسباب في قيادة العائلة الجزائرية لتغيير اللقب، من قبيل: مشاكل الارث والنزاعات حول العقار والملكية أو حب التباهي والظهور ونحوها.
- قائمة المصادر والمراجع:
- 1- القرآن الكريم.
- 2- البركة، محمد وآخرون: الطوبونيميا بالغرب الاسلامي أو ضبط الأعلام الجغرافية، اسهام في ضبط الأماكن مقدمات في الفهم والمنهج والعلائق، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2012.
- 3- المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 1425هـ/2004م.
- 4- المدني، أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
- 5- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.
- 6- بوحوش، عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1997.
- 8- جبران، مسعود: الرائد معجم لغوي عصري، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1972.
- 9- سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
- 10- سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

11- سجلات الحالة المدنية لبلديات: مينار زارزة وتسالة المطاعي بولاية ميله، و عين السبت و بني عزيز بولاية سطيف.

12- ضامن، سهام: "لهجة سطيف من خلال الممارسات اللغوية للنساء المسنات"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

13- عمورة، عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002.

14- عوض، صالح: معركة الاسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989.

15- نشرية المتحف الوطني بسطيف، تحت عنوان: مدينة سطيف ومعالمها الحضارية.

16- رواحنة، عبد الحكيم: "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

17- زمولي، يسمينة: "الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر ميلادي مدينة قسنطينة نموذجا 1870-1900" مجلة انسانيات: المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 29-30، الجزائر، 2012.